

Egypt

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد / منصور احمد خان - رئيس المؤتمر
المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.
السادة/ رؤساء الوفود
السيدات والسادة ...

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

** بداية نتقدم للسيدة الفاضلة/ غادة والي - المدير التنفيذي
لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بالتهنئة
علي تولي سيادتها ذلك المنصب الرفيع متمنين لها التوفيق
لخدمة المجتمع الدولي في مجال مكافحة المخدرات
والجريمة.

** ويسعدني أن نلتقي بحضراتكم في افتتاح الدورة الثالثة والستين
للجنة المخدرات، هذا المحفل الدولي الهام الذي يُعبّر بصدق
عن حقيقة مفهوم التعاون الدولي في مواجهة مشكلة
المخدرات التي فرضت نفسها على هذا العالم باعتبارها أحد
أهم التحديات التي تواجه شعوبه وحكوماته،

** وأود أن أقدم شكراً خاصاً للجنة المخدرات والسكرتارية الفنية
على كل ما بذلوه من جهودٍ موفقةٍ في الإعداد لهذا المؤتمر
الدولي الهام.

السادة الحضور

** لقد كانت مصرُ من أوائل الدول التي تَنبَتهت إلي خطورة مُشكلةِ المخدرات، وكان لها شرفُ السُّبق علي المستوى العالمي في إنشاء أول جهازٍ متخصص في أعمالِ مكافحة المخدرات عام 1929م.

** كما شاركت مصرُ المجتمعَ الدولي في الرقابة علي المخدرات من خلال انضمامها إلي مُختلفِ الإتفاقياتِ الدوليةِ في هذا الشأن،

** ونُودُ أن نُوكِّدَ مجدداً علي التزامِ الحكومةِ المصريةِ بأهداف ومبادئ الإعلان السياسي وخطةِ العملِ لعام 2009م والإعلان الوزاري لعام 2019م بشأن تعزيز جهودنا علي المستوي الوطني والإقليمي بهدف التعجيل بتنفيذ التزاماتنا المشتركة بالتصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها.

** السادة أعضاء المؤتمر

- نجتمع اليوم وتحذونا الآمال في مواصلة جهودنا لمواجهة مشكلة المخدرات وما يموج به الوضع الدولي والإقليمي من تحديات كبيرة ، لعل من أهمها تفاقم جرائم تهريب المخدرات والاتجار غير المشروع بها علي المستوي الدولي تفاقمًا خطيرًا حيث اقتحم ميادينها عصابات إجرامية قائمة علي شبكات محكمة التنظيم تهدف إلي تحقيق ثروات طائلة غير مشروعة وتتخذ من بعض الدول غير المستقرة امنيا لاسيما دول الجوار ملاذاً آمنًا لها وبيئة خصبة لعمليات زراعة وإنتاج وتصنيع المواد المخدرة وتهريبها إلي دول المنطقة.

- وتتزايد تلك التحديات جسامة بإساءة استغلال التقدم الهائل في التقنيات العلمية الحديثة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تطوير شكل الجريمة وأسلوب ارتكابها. الأمر الذي أدى إلي التزايد الملحوظ في السوق العالمي للاتجار غير المشروع بالمواد المخدرة وتفاقم المخاطر الناجمة عن تعاطيها والإدمان عليها.
- وفي مواجهة أمنية حاسمة لتلك التحديات , وفي إطار من التنسيق الفاعل بين أجهزة مكافحة المعنية بجمهورية مصر العربية تتم المواجهة وفق إستراتيجية قومية متكاملة ومتوازنة تقوم علي محورين أساسيين :مكافحة العرض وخفض الطلب, والتي يتم تنفيذها من خلال عدد من الخطط والإجراءات الأمنية .
- وفي مقدمة تلك الإجراءات يأتي التعاون الدولي في مجال مكافحة المخدرات, من خلال تعزيز التعاون مع أجهزة مكافحة الدولية المعنية وضباط الاتصال والمركز التنسيقي لمكافحة المخدرات بدول البحر المتوسط"السيكلاد", والمكتب العربي لشئون المخدرات ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.
- وعلي المستوي الوطني يتم التعاون بين جميع الأجهزة المعنية بمشكلة المخدرات بوزارة الداخلية و القوات المسلحة والسلطات الجمركية ووزارات الدولة ذات الصلة ويتجلي ذلك من خلال عقد لجان مشتركة دائمة تهدف إلي توحيد الرؤي والإجراءات وبذل المزيد من الجهود وصولا إلي حماية الأمن العام في المجتمع وسلامة البلاد من مخاطر تهريب المخدرات.

- ووفقا لذات النهج تتصدي أجهزة مكافحة المصيرية لكافة صور الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وغسل الأموال المتحصلة منها، وكذا استهداف البؤر الإجرامية ومواجهة علانية الاتجار بالمخدرات ومكافحة الترويج الإلكتروني لها، وقد أسفرت تلك الجهود خلال عام 2019م عن ما يلي:-

- ضبط (36303) كجم من الحشيش، و (3194) كجم من الهيروين، و (25) كجم من الكوكايين، و(189) كجم من الأفيون و(824) كجم من المخدرات المستحدثة، و (11.928.705) قرص ترامادول، و (34.916.268) قرص كبتاجون، وعدد (58) من قضايا غسل الأموال بإجمالي مبلغ 2 مليار و 705,200 مليون جنيه مصري.

- وفي إطار تكامل الإستراتيجية وإحداث التوازن بين جهود مكافحة عرض المواد المخدرة وخفض الطلب عليها تقوم أجهزة مكافحة المخدرات المصرية بإعداد وتنفيذ حملات دورية لمكافحة ترويج المخدرات بمحيط المدارس والجامعات والأندية الرياضية والاجتماعية ورصد المخدرات المستحدثة، كما تمتد تلك الحملات لتشمل الكشف عن حالات التعاطي والإدمان بين سائقي المركبات والحافلات المدرسية، وكذا مجابهة ظاهرة انتشار مراكز علاج الإدمان غير المرخصة وذلك في إطار من التنسيق والمشاركة مع وزارات التعليم والصحة وصندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطي، لحماية المجتمع ووقاية وتوعية أبنائه لاسيما النشء

والشباب لتصحيح المفاهيم الخاطئة عن الإدمان والتعاطي والتعريف بالآثار السلبية للمخدرات ومخاطرها علي المجتمع.

- وإدراكنا بأهمية تطوير الأداء الأمني من منظور علمي , يتم الاعتماد علي البحوث الفنية والقانونية وإعداد الدراسات العلمية وصولاً إلي المساهمة البنائة في اقتراح القوانين اللازمة لمواجهة مشكلة المخدرات.

- وقد أسفرت تلك الجهود في هذا المجال تنسيقاً واللجنة الثلاثية المشكلة من وزارات "العدل- الداخلية - الصحة" عن صدور القانون رقم 134 لسنة 2019م والمتضمن إضافة المادة رقم "1" لقانون مكافحة المخدرات المصري بهدف مواجهة التغيير السريع والمتلاحق في ظهور أنواع عديدة من المخدرات المستحدثة والحد من انتشارها في سوق الاتجار غير المشروع.

** كما أثمرت التوصيات الصادرة عن اللجنة الثلاثية عن صدور العديد من قرارات السيد وزير الصحة نحو ادارج العديد من المركبات الكيميائية لمخدر الحشيش الصناعي "الفودو والاستروكس", علي القسم الثاني من الجدول الأول الملحق بقانون مكافحة المخدرات رقم 182 لسنة 1960م.

السادة الحضور ..

** إن الحكومة المصرية لا تألو جهداً في السعي إلي الحد من انتشار عقار الترامادول، وعلي الرغم من الإجراءات التي تم اتخاذها علي المستويين الوطني والدولي إلا أنه ما زال يشكل تهديداً خطيراً لأجهزة مكافحة نظراً لتدفق الشحنات غير المشروعة المهربة إلي داخل البلاد ، لذا فإننا ندعو المجتمع الدولي إلي اتخاذ تدابير أكثر فعالية علي المستوى الدولي

لتنظيم تداوله.. كما انه ينبغي اتخاذ مواقف موحدة تجاه المخاطر المشتركة والتصدي للسياسات الرامية للتساهل نحو بعض المواد المخدرة والمتعاطين لها.

وفي هذا الإطار..

** يود وفد جمهورية مصر العربية أن يعرب عن شكره لرئيس لجنة المخدرات على جهوده التي بذلها خلال الفترة الماضية سعياً للتوصل إلى توافق للآراء حول التوصيات الخاصة بتغيير نطاق جدولة القنب والمواد ذات الصلة به وتقديم مشروع إجرائي يُرجأ البت في هذا الموضوع خلال الدورة المستأنفة في شهر ديسمبر 2020م.

** وفي هذا الصدد تؤكد جمهورية مصر العربية مجدداً موقفها بشأن التوصيات المشار إليها وخاصة ضرورة التعامل مع تلك التوصيات مجتمعة وألا يتم اتخاذ قرار بشأن بعض التوصيات دون الأخرى، مع أهمية إيلاء تلك التوصيات الوقت الكافي والدراسة المتأنية للوقوف على الآثار المترتبة عليها في مختلف المجالات الصحية والقانونية والاجتماعية والتنظيمية وهي الأمور التي ينبغي دراستها بشكل كافي قبل اتخاذ قرار في هذا الشأن وقبل التوصل لتفاهم مشترك بين الدول حول كيفية التعامل مع تلك التوصيات وبما يراعي التشريعات والقوانين المحلية للدول الأعضاء وقدرتها على التعامل مع هذه التوصيات .

** وفي نهاية حديثي فإنني علي يقين تام بأن هذا المؤتمر سوف يتوصل خلال جلسات العمل إلي العديد من القرارات الفاعلة والمُحَقِّقة لآمال شعوبنا نحو مستقبل أفضل.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،